

رغم عدم وجود أدلة مادية تـأييد حكم الإعدام بحق 3 معتقلين بالشرقية



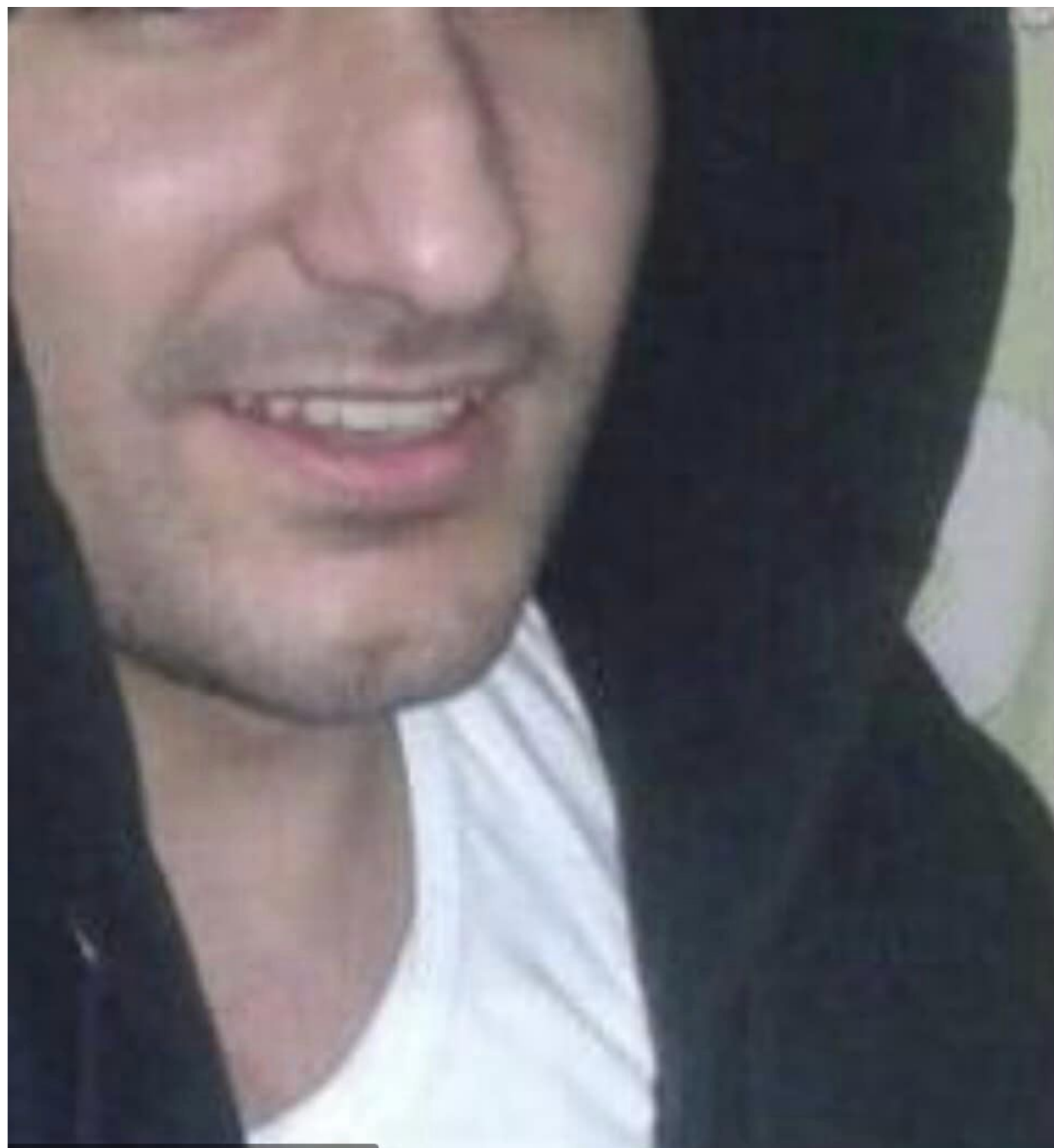
الخميس 10 أغسطس 2023 11:36 م

أيدت محكمة النقض، اليوم الخميس، إعدام 3 مواطنين بعد تلفيق لهم تهمة تفجير سيارة شرطة بقنبلة وقتل فرد شرطة واثنين آخرين وجاء في منطوق الحكم "تأييد إعدام 3 متهمين وأحكام السجن المشدد من 7 سنوات لـ 15 سنة لسبعة متهمين آخرين". كما برأت النقض 8 متهمين، وانقضاء الدعوى بحق متهمين اثنين لوفاتهم و جاءت الأحكام كما يلي:

أولاً أيدت الحكم بالإعدام الصادر من محكمة جنابات الزقازيق بحق كلاً من :

- 1- محمد يوسف محمد عبدالرحمن شبايك
- 2- أحمد محمود محمد يونس
- 3- عبدالرحمن عبدالسلام أحمد أيوب









ثانيا : إنقضاء الدعوى الجنائية بوفاة كلا من :

- 1- أشرف عبدالسلام إبراهيم منصور والصادر بحقه حكما بالسجن 15 عاما
- 2- جهاد عبدالغنى محمد سليم والصادر بحقه حكم بالسجن 15 عاما

ثالثا: براءة كل من :

- 1- عبداللطيف إبراهيم السيد غلوش
- 2- عبدالحميد السيد محمد كامل

3- محمد الأحمدى محمد عبدالرحمن

4- محمد عطية على عطية

5- السيد محمد السيد على

6- محمد سمير محمد على

7- فتحي أحمد محمد عبدالبر

8- مجدي عطية على عطية

رابعا: بقبول النقض شكلاً ورفضه موضوعاً لكل من :

1- مصعب أحمد سالم وتأيب الحكم بالسجن 15 عاما

2- الشحات عبدالقادر عبدالوهاب وتأيب الحكم بالسجن 15 عاما

3- رامى فتحي محمد على وتأيب الحكم الصادر بسجنه 15 عاما

4- حازم محمد أحمد الشورى وتأيب الحكم الصادر بحقه 15 عاما

5- السيد محمد محمد بنداري وتأيب الحكم الصادر بحقه 7 سنوات

6- صلاح السيد متولي إبراهيم تأيب الحكم الصادر بحقه 7 سنوات

وتأتأتي هذه الأحكام الجائرة رغم رصد العديد من المنظمات الحقوقية تعرض جميع المتهمين والمحبوسين على ذمة هذه القضية إلى جريمة الإخفاء القسري علي فترات متفاوتة وحرمانهم من التواصل مع ذويهم ومحاميهم .

كما وثق العديد من المنظمات الحقوقية أنه أثناء وجودهم داخل مقرات الأمن الوطني تعرضوا جميعاً لأقصى أنواع التعذيب لإجبارهم على الاعتراف بجرائم كانوا قد نفوا صلتهم به[]

كما رصدت المنظمات الحقوقية رفض النيابة إثبات وقائع التعذيب وما تعرضوا له من انتهاكات جسيمة سواء فبركة تواريخ القبض عليهم من قبل قوات الأمن بالمخالفة للحقيقة بالرغم من وجود شهود عيان على واقعة القبض عليهم وكذلك تجاهل فترات الإخفاء القسري وتواجدهم داخل مقرات الأمن الوطنى .

كذلك وثقت المنظمات تجاهل النيابة عرض المقبوض عليهم على الطب الشرعى لإثبات ما تعرضوا له من التعذيب رغم وجود انتهاكات جسدية كانت آثارها واضحة علي أجسادهم اثناء عرضهم على النيابة[]
كما أكد العديد من المحامين أنه لم يكن هناك أدله مادية علي الإتهامات الموجهة إليهم غير شهادات رجال الشرطة وبعض المتعاونين مع الشرطة[]

وتعود القضية لعام 2014 بدائرة شمال الزقازيق الكلية بمحافظة الشرقية، حين لفقت النيابة العامة لهؤلاء المواطنين أنهم قد أقدموا على الانضمام إلى جماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدعوة إلى تعطيل أحكام الدستور، وألفوا ونظموا عصاة لجنة عمليات نوعية متفرعة من جماعة إرهابية على خلاف أحكام القانون[]

كما لفقت النيابة لهم أنهم أقدموا عمداً على تخريب سيارة الشرطة رقم 2249 المملوكة للدولة عن طريق وضع قنبلة في طريق مرورها، وقتلوا المجني عليه علي أمين علي، فرد شرطة، عمداً مع سبق الإصرار، وشرعوا في قتل محمد عطية عثمان، شيخ إداري بمركز شرطة أبو كبير، وسرقوا دراجته البخارية وتعدوا عليه، وقتلوا المجني عليه عادل مصطفى السيد، عمداً مع سبق الإصرار لكونه من المتعاونين مع الدولة، وسرقوا سيارته[]

كما لفقت النيابة لهم الشروع في قتل 4 آخرين وطفلة تصادف مرورهم وقت تفجير سيارة الشرطة بأن أعدوا وحازوا مفرقات[]